سلطات السجون تمنع «التشميس» على أبو سياف ورجاله

مئوية حسن البنا تثير جدلا في الأوساط الاردنية

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

اختارت جماعة الاخوان المسلمين الاردنية اللجوء الي طريقتها المعتادة عند رغبتها في الافلات من القرارات الادارية التي تمنع نشاطاتها فالجماعة تتجه فيما يبدو لاحتضان نشاط كبير لها كانت تعد له منذ شهرين بعنوان «مئوية حسن البنا» داخل مقر جمعيتها المركزية في العاصمة عمان.

والسبب في ذلك واضح، فالحاكم الاداري لعمان العاصمة كان قد قرر منع سلسلة من النشاطات الاخوانية التي تحاول احياء ذكرى وادبيات شيخ ومؤسس الجماعة الراحل حسن البنا وسبب قرار الحاكم الاداري تم تقديره امنيا والحجة كانت عدم وجود الية قانونية واضحة لهذه النشاطات من حيث المكان والزمان.

ورغم ان الاخوان المسلمين كانوا يخططون لاحياء ضخم وعملاق لمئوية البنا الا انهم قد يضطروا الآن الى احياء متواضع في مقرهم العام بدلا من المرافق العامة في المدينة كما كانوا يخططون.

ويعني ذلك بوضوح ان الاخوان في الاردن مجبرون علي تصغير مشروع احتفالاتهم بالمؤسس بعد ان منعتهم السلطات من ذلك ورغم عدم وجود تفسير حكومي لقرار المنع الا ان المسألة على الاغلب لها علاقة لسعي الحكومة لتطبيق شعار «أردنة» الجماعة الاخوانية بمعني عدم القبول بها كجماعة دولية او مرتبطة بتنظيم دولي وتمرير مصالحها كجماعة سياسية محلية.

وبطبيعة الحال لن يحقق اخوان الاردن مشروعهم في الاحتفال في المئوية بطريقة متميزة قليلا هذا العام ورغم ان السلطة الادارية للعاصمة فوتت عليهم هذه الفرصة الا انهم يبتكرون البدائل بطريقتهم الخاصة دوما خصوصا وان العودة لعباءة حسن البنا قد تكون خيارا سياسيا معقولا في ظل مستجدين: الاول هجمة داخلية يقول التيار الاسلامي انها منظمة ضد افراده في عمان، واستحقاق يتمثل في الانتقال قريبا وفي غضون اشهر لانتخابات عام 2007 العامة حيث يعقد البرلمان الاردني دورته الاخيرة في نهاية الشهر الجاري قبل ان تنتقل البلاد برمتها لاستحقاق انتخابي يعتقد انه سيكون الاكثر اثارة في نهايات صيف عام 2007 .

اذا ثمة علاقة ما بين مئوية حسن البنا بنسختها الاردنية وبين الاستحقاق الانتخابي والمهم ان ورقة حسن البنا ظهرت بهدوء خلال اليومين الماضيين في اطار لعبة يعرف الطرفان الان انها سياسية وانتخابية.

لكن المئوية الاخوانية الممنوعة في الاردن لم تكن الحدث الاسلامي الابرز فقط خلال اليومين الماضيين فقد صعد الى واجهة الاحداث اسم الشيخ ابو سياف وهو المواطن الاردني احمد الشلبي الذي اشتهر بعد ان اتهمته السلطات منذ سنين بالتسبب باحداث عنف ومواجهات في مدينة معان جنوبي البلاد فقد اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان بيانا تتحدث فيه عن قيام سلطات السجون بتنفيذ اجراء الحبس الانفرادي بحق ابو سياف ومجموعته ويتضمن الاجراء منع المجموعة مع زعيمها من الحصول علي امتياز «التشميس» وذلك رغم ان ابو سياف ورجاله انهوا اضرابا عن الطعام كانوا قد نفذوه قبل ايام احتجاجا علي ظروف سجنه.

وابو سياف بذلك انضم لقافلة السجناء المشاهير الذين تخاطبهم اضواء الاعلام والبيانات ومن الواضح ان الرجل الذي اعتقل بعد مطاردة شهيرة استمرت اشهر في محافظة المفرق شرقي البلاد يسعى لنصيبه من الضوء ايضا بعد ان رفضت محكمة التمييز العليا وللمرة الثانية قبول قرار سجنه مع مجموعته من قبل محكمة امن الدولة التي ستضطر بدورها لاعادة محاكمة ابو سياف ورجاله اثر عدم تمرير قرار محاكمتهم السابق من قبل امن الدولة.

وفي الواقع اشتهر ابو سياف مرتين فقد كان في الاولى المطلوب الاول في قضية احداث مدينة معان وكان في الثانية المفاوض الاول والوسيط بين السجناء المتشددين وبين ادارة السجون والشرطة عندما شهد سجن الجويدة الشهير احداث عنف تخللها احتجاز عناصر من الحراس.

حسن البنا

الأردن: الملك استبعد خيار تأجيل الانتخابات.. وفتوى تشكك بدستورية إسقاط العضوية عن النائبين ابو السكر وأبو فارس

عمان ـ «القدس العربي»:

ما زالت قضية النائبين الإسلاميين علي ابو السكر والشيخ محمد ابوفارس تتفاعل على اعلى نطاق في الأردن حيث تريد السلطات الرسمية إعتبار الحكم عليهما بقضية عزاء الزرقاوي الشهيرة بمثابة ذريعة لإسقاط عضويتهما من البرلمان اولا ولمنعهما من الترشيح للإنتخابات المقبلة ثانيا فيما يقاوم التيار الإسلامي ذلك مزودا بكل الأسلحة الممكنة.

وفيما فهم عشرات الإعلاميين الأسبوع الماضي من الملك عبدالله الثاني مباشرة بأن الإنتخابات المقبلة قائمة وفي موعدها الدستوري وان مسألة تأجيل الإنتخابات العامة وفقا لبعض السيناريوهات غير مطروحة الآن .. فيما فهم ذلك شكلت القناعة بان الإنتخابات في موعدها فرصة إضافية لخوض معركة جديدة بعنوان الحفاظ على كرسي ابو السكر وابو فارس في البرلمان الحالي بعد ان طلبت منهما الأمانة العامة تبرئة الذمة والتوقيع على كشوفات الرحيل من المجلس. وأمس الأول فاجأت نقابة المحامين التي يقودها التيار الإسلامي المستقل الأوساط المحلية بدخولها بقوة على خط هذه القضية عبر تبني فتوى دستورية لنخبة من أهم المراجع القانونية في نقابة المحامين لخيار عودة النائبين لموقعهما وإعتبار قرار سابق للمجلس العالي لتفسير الدستور قرارا لا يشمل إسقاط العضوية.

وهذه الفتوى التي تمثل اللجنة القانونية في نقابة المحامين أرسلت للقصر الملكي مع رسالة من النقيب صالح العرموطي وجهت للملك شخصيا. وحصلت «القدس العربي» على نسخة من الفتوى المشار إليها حول قرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم 1 لسنة 2006، والتي جاءت على 16 صفحة ومن اهم ما جاء فيه انه ومع أن طلب التفسير جاء من الناحية الواقعية بمناسبة صدور حكم من محكمة التمييز بسجن النائبين الدكتور محمد أبو فارس وعلي أبو السكر لمدة سنة وشهر لكل منهما، إلا أنه لا يوجد في السؤال الموجه للمجلس العالي ولا في متن القرار الذي أصدره هذا المجلس أية إشارة أو ذكر يربط بين التفسير وبين حالة النائبين.

ويلاحظ هنا (حسب لجنة خبراء المحامين) بالنسبة لأعضاء مجلس النواب أنه إذا توافرت في أي شخص أي من الحالات السابقة، فإنه لا يجوز له أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب. لكن عدم الجواز هذا لا يكون حكمياً وتلقائياً بأي وجه من الوجوه، وإنما يحتاج الى صدور قرار بشأنه، إما من الحاكم الإداري أو من القضاء وذلك وفقاً لإجراءات معينة تقرر عدم الجواز هذا إبتداءً. ويستحيل عقلاً أو قانوناً القول بأن عدم جواز الترشيح يكون تلقائياً وحكمياً. وروحاً، تتعارض مع قواعد التفسير المستقرة في القانون، كما أنها تتعارض بشكل أساسي مع مبدأ الفصل بين السلطات والحماية التي كفلها الدستور للسلطة التشريعية مجلساً وأعضاءً.

واضافت الفتوى :إن إشغال النائب لعضوية مجلس النواب تجعله في مركز دستوري وقانوني إنطلاقاً من صفته التمثيلية والتشريعية. فإن توافرت في هذا النائب أية حالة من حالات عدم الأهلية، فإن ذلك يثير مسألة سقوط عضوية النائب وفقاً للفقرة الثانية من المادة 75 من الدستور، حيث تؤكد هذه الفقرة بالنسبة للحالة التي نتحدث عنها بان عضوية النائب تسقط ويصبح محله شاغراً بقرار من أكثرية ثلثي مجلسه وأن المجلس العالي قد أغفل أنه بعد انتخاب النائب، فإن عضويته في مجلس النواب تجعله شاغلاً لمركز قانوني في السلطة التشريعية، بحيث لا ينفك عنه هذا المركز استخلاصاً وحكماً، وإنما بالطريق الدستوري الذي رسمته المادة 2/75 وهو أن يصدر القرار بسقوط عضوية هذا النائب بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

ويجد أعضاء اللجنة القانونية أنه لمن الغريب حقاً أن يستند المجلس العالي الى المادة 90 من الدستور للقول بان عضوية النائبين قد سقطت حكماً انطلاقاً من فهم هذا المجلس من أن المادة قد استخدمت كلمة «سقوط العضوية» مما يعني للمجلس أنها سقطت حكماً وأن الدستور لو أراد غير ذلك لكان باستطاعته استخدام كلمة «اسقاط العضوية». وسبب استغراب اللجنة هو أن المجلس العالي، قد تجاهل حقيقة دستورية ولغوية واضحة وهي أن المادة 90 مخصصة للفصل من عضوية مجلس الأعيان والنواب، وأن هذه المادة أكدت بوضوح أن حكمها لا يسري على حالتين وردتا في نصين سابقين عليها هما، حالة عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأعيان أو النواب وبين الوظائف العامة التي تنص عليها المادة 76، وحالة سقوط العضوية التي تنص عليها المادة 2/75 من الدستور، فاستخدمت المادة 90 للتعبير عن ذلك عبارة ويشترط في غير حالتي الجمع والسقوط المبينتين في هذا الدستور .... واذا كانت حكمة استثناء الحالتين المذكورتين هي عدم الخلط بين القواعد التي تحكمهما وفقاً للنص المكرس لكل حالة، وبين القاعدة التي تحكم حالة الفصل من العضوية، فإنه من الطبيعي في اللغة العربية السليمة ان يستخدم الدستور اسم المصدر اللغوي لكل حالة، أي فصل وجمع وسقوط، وبالتالي فإن اصطلاح اسقاط الذي يقول به المجلس العالي، لا يستقيم استخدامه في سياق النص لا من حيث اللغة ولا من حيث العقل أو المنطق، الأمر الذي يجعل ما يقوله المجلس مفتقراً الى السلامة الدستورية واللغوية.

وكان الأمين العام لمجلس النواب قد طلب من النائبين إستلام متعلقاتهما من المجلس بذريعة سقوط عضويتهما لكن لجنة المحامين خلصت إلى ان تبرئة ذمة كل واحد من النائبين وتسوية بعض المسائل الإجرائية معه يعني أن الأمين العام قد استخلص أن عضوية النائبين في مجلس النواب قد سقطت، في حين أنه ليس للأمين العام أية صفة دستورية أو تمثيلية أو قانونية في الإستخلاص الذي توصل إليه، ومن ثم فإن كتاب الأمين العام، يكون عديم القيمة الدستورية والقانونية.

وحيث أنه في ضوء ما سبق لا يوجد أي قرار ينفي عن الجريمة التي عوقب عليها النائبان الصفة السياسية، وبالنظر الى أن العقوبة التي صدرت بحقهما هي الحبس، وليس السجن كما يشترط البند هـ من المادة 1/75 من الدستور، فإن النائبين لا يخضعان لمضمون قرار المجلس العالي سابق الإشارة إليه. وقد استثنت الفقرة هـ من المادة 1/75 من الدستور من سقوط العضوية للنائب الذي صدر حكم ضده بالسجن لمدة تزيد على سنة اذا صدر العفو عنه، وقد وردت عبارة «لم يعف عنه» مطلقة بحيث تشمل العفو بنوعيه الوارد في المادة 38 من الدستور والمادة 47 من قانون العقوبات وحيث أن العفو الملكي الخاص قد صدر على النائبين، فإنه لم يعد هناك أي عائق مادي يمنع من حضورهما جلسات مجلس النواب.

تحذير أمانة السياسات بالحزب الحاكم من إشعال الصراع بين الإخوان والناصريين داخل الجامعات.. وروزاليوسف تشن حملة ضد مفيد فوزي

تشكيك في تحمس أمريكا لتوريث الحكم لجمال .. ومحام قبطي ينفي تورط الإخوان المسلمين في العنف ويشيد بعلاقاتهم مع الأقباط

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الثلاثاء عن استقبال الرئيس مبارك، وزير الخارجية الليبي عبد الرحمن شلقم، وتلقيه رسالة من الرئيس الليبي معمر القذافي، واستمرار نقابة الصيادلة في التهديد بالإضراب ما لم توقف الحكومة حملاتها ضد الصيدليات والتي تعتبرها النقابة مسيئة للصيادلة، بينما تقول السلطات انها للتفتيش عن المنشطات الجنسية المحظورة، وتنفي أنها موجهة أيضا ضد الإخوان المسلمين، ومواجهات عنيفة داخل جامعة عين شمس بالقاهرة بين الطلاب الإخوان والموالين للنظام، وتحذيرات من وزيرة العمل للإخوان ولحزب التجمع من إنشاء اتحاد عمال مستقل، وإعلان وزير الإسكان أحمد المغربي أنه اتفق مع وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي، على تسديد متأخرات المصالح والإدارات الحكومية لشركات المياه حتى شهر تموز (يوليو) المقبل، على أن يتم قطع المياه عنها بعد ذلك إذا تأخرت في السداد، والمرحلة الثانية للانتخابات العمالية، والتحذير من شراء المنشطات الجنسية مجهولة المصدر التي يتم بيعها في الأفراح، وتحذير الأزواج من تناولها أثناء ليلة الدخلة. وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الصحافيين

ونبدأ بمعارك الصحافيين، وتحذير ملفت أطلقه يوم السبت زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» في عموده ـ مختصر ومفيد ـ الذي يوقعه باسم «المصري»، محذرا من زميل له بقوله: «رئيس تحرير صحيفة قومية بدأ بضرب زملائه تحت الحزام، معلهش، وصبر جميل».

أما زميلنا وصديقنا والكاتب بـ«الجمهورية» عبدالعال الباقوري فقال في أحدى فقرات بابه ـ فواصل صغيرة ـ التي يكتبها في نهاية عموده بـ«العربي» ـ فواصل ـ «الصفحة الأخيرة في احدى صحفنا القومية الكبرى التي تمتد مطابعها من قليوب إلى شبرا، تحولت إلى نشرة رعاية يومية لأندية الروتاري والليونز، لماذا؟».

وإلى مجلة «روزاليوسف» ورئيس تحريرها زميلنا عبدالله كمال وقوله في فقرتين من فقرات بابه ـ سنابل وقنابل ـ

«أن يكتب رأي في «الأهرام» يقول صاحبه إن «الدولة تقف ضد الإسلام المعتدل»، فهذا أمر خطير جدا للغاية، تلك ليست حرية رأي، ومناطق لا يجوز فيها الاجتهاد، ليس مطلوبا أن تصبح الصحف القومية نشرات دعائية، ولكن لا ينبغي ان تصبح أيضا منشورات تحريضية.

وأن ينزعج الزملاء، خاصة في الصحف القومية حين نعلق على أمور نقرأها في صحفهم هذا ليس تدخلا في شؤون «الدولة»، ثم إننا لا نناقش تبويبا أو تحريرا أو طريقة معالجة، بل آراء تكتب، خاصة إذا تعارضت الآراء مع مواقفنا المعلنة، وكفرت الدولة».

ثم قامت المجلة بشن غارة ضد زميلنا ومقدم برامج التليفزيون مفيد فوزي بسبب الحلقة ـ الصدمة ـ أو الفضيحة، سمها كما شئت، التي قدمها لرجل الأعمال الهارب وصاحب عبارة الموت، السلام 98 ممدوح إسماعيل، وغرق فيها أكثر من ألف مصري من نوع البدون، الذين لا يحملون الجنسية المصرية التي يحملها ممدوح ومكنته من الخروج سالما من القاهرة، بتواطؤ واضح، ويستعد للمجيء مختالا، قويا كما كان. لكن «روزا» اضعفت عملها لأنها لم تهاجم التليفزيون الحكومي الذي تواطأ بدوره في إذاعة الفضيحة، رغم ان المغزى واضح للأعمى، المهم أن زميلنا وصديقنا الرسام الموهوب عمرو سليم وابن زميلنا وصديقنا والكاتب الراحل جمال سليم، خصص رسما كاريكاتيريا في صحيفته وكان عن رجل يستمع لمذيعة في التليفزيون تقول ضاحكة:

«أما الآن فنقدم لكم حوارا مع ممدوح إسماعيل صاحب كارثة العبارة، يلمعه، عفوا يقدمه المحاور مفيد فوزي».

كما هاجمت مفيد زميلتنا مديحة في بابها ـ تحياتي إلى زوجك العزيز ـ بقولها:

«كلمة إلى زميل العمر مفيد فوزي، يامفيد، ياعزيزي، الحلقة الأخيرة من برنامجك الشهير الناجح دائما، حديث المدينة، كان اختيارك لصاحب عبارة الموت ـ كما يطلق عليه عامة الشعب ـ غير موفق، هذا لأنه بقدر حب الناس واعجابهم بك يامفيد، يكرهون ويتمنون الانتقام من ممدوح إسماعيل، ويعتبرون انه قتل ألف مواطن وهرب وانك جئت به لتدافع عنه».

أما رئيس التحرير، زميلنا عبدالله كمال، فكان أشد عنفا في هجومه بقوله:

«ان الذي قام به كاتب كبير، له تاريخ عريض، ومهني عظيم، نقدر خبرته، ونجل أستاذيته، وإن كان ذلك كله لا ينبغي أن يدفعنا إلى تجاهل تسليط الضوء على تلك الخطيئة المهنية الفادحة، وأن نطلب من الأستاذ مفيد تعويضها، في «صباح الخير» الأخيرة، المجلة الشقيقة التي تصدر عن مؤسسة «روزاليوسف»، كتب الأستاذ مفيد في بابه الشهير «سماعي» يبرر إجراءه هذا الحوار قائلا: «أردت استجلاء الحقيقة بعد العواصف فنحن في وقت الكارثة يغلب علينا الحزن ونفقد البوصلة وتقودنا فوبيا القطيع، وأظن أن الكاتب الكبير يحتاج أن يراجع منطقه برمته عموما، وعبارة «فوبيا القطيع» خصوصا، أي قطيع يقصده الأستاذ مفيد وهو يتحدث عن الفوبيا، هل خانه القلم، هل انفلتت منه المفردات، هل فقد السيطرة على اللغة، أم أنه يقصد قطيع القتلى الغارقين في عمق البحر الأحمر، أم تراه يقصد الرأي العام كله، ترى كيف يمكن أن يتعامل الأستاذ مفيد مع الناس بهذا الأسلوب، وبكل ذلك التعالي والغرور باعتباره من خارج القطيع، حتى وهو يبرر خطيئته؟!

أما مسألة أنه أراد أن تنجلي الحقيقة، فهي مردود عليها أولا لأن ممدوح إسماعيل عبر عن أفكاره ومواقفه وآرائه على مدى الأشهر الماضية، في عديد من المحطات التليفزيونية التي سبقت الأستاذ مفيد، وبينها أوربت التي يعمل فيها هو نفسه، وقد أذاعت اتصالا امتد ما يزيد على ساعة مع المتهم، كما في عديد من الصحف التي نشرت لممدوح إسماعيل صفحات مطولة، بعضها كان مدفوع الأجر، وحامت حوله شبهات غير مهنية.

يتحدث الأستاذ مفيد عن أن هدفه «مهني بحت» ويعود بنا وفق عادته في الاستناد الى الاستشهادات إلى ما قاله الأستاذ فتحي غانم: «الأحكام على الحوادث تأخذ منحنى آخر بعد العواصف، حيث تظهر الحقائق»، ولا أظن أن الأستاذ فتحي كان يمكن أن يقبل مثل هذا الحوار التليفزيوني وفق ذلك المنطق، دون معالجة كافة جوانب القضية، وعدم الاقتصار على رؤية متهم واحد، هو رؤية في نهاية الأمر لديه عشرات من النقاط القانونية التي سوف يمر منها، بغير حاجة إلى حوار مفيد أو غيره».

ومن «روزاليوسف» إلى «الفجر» مع نفس المعركة وقولها:

«بعد أن انتهت حلقة حديث المدينة التي حاور فيها مفيد فوزي سفاح عبارة الموت ممدوح إسماعيل اتصل به وحيد حامد قائلا: «إيه الحنية دي اللي عاملت بها ممدوح إسماعيل، حنية لا يعرفها الوزراء الذين تحاورهم، حنية مش متوقعة منك، ولمدة ثلث الساعة راح مفيد فوزي يرد ويشرح ويفسر، وكان ملخص ما قاله: «إنه لو كان عنيفا مع ممدوح إسماعيل لتعاطف الناس معه، وهو تفسير لا يحتاج إلى تعليق.

أغلب الظن ان المحامي الشهير لبيب معوض كان وراء تحديد موعد الحوار فهو واحد من محامي ممدوح إسماعيل وهو أيضا صديق مقرب من مفيد فوزي، وقد قال بعض من شاهدوا الحوار إنه محاولة مكثفة لتجميل ممدوح إسماعيل، وما لفت النظر أكثر، سذاجة السبب الذي فسر به ممدوح إسماعيل غرق العبارة وهو أن ربانها كان يحمل 83 طنا من ورق التواليت تسببت بعد تسرب المياه إليها في زيادة وزن العبارة ثلاثة أضعاف وزن الورق. المعروف أن ورق التواليت يكون مغلفا بالسوليفان وهو يمنع وصول المياه إليه».

أحمد عز

وإلى معركة قامت حول رجل الأعمال ومحتكر الحديد، وأمين التنظيم بالحزب الوطني الحاكم وعضو أمانة السياسات والأقرب إلى جمال مبارك، أحمد عز، وكانت «الجمهورية» قد نشرت خبرا في صفحتها الأولى عن انه يتفاوض لبيع جميع مصانعه لمستثمر انكليزي ـ هندي والاستثمار في الخارج، إلا أنها يوم الاثنين، نشرت في صفحتها الأولى أيضا نفيا للخبر دون أن تذكر أنه رد عليها.

كما نشرت جريدة «روزاليوسف» اليومية، أول أمس أيضا النفي مع معلومات لشركات عز، في خبر رئيسي كتبه زميلنا محسن إبراهيم، نصه:

«أكد رجل الأعمال المصري أحمد عز عدم وجود مفاوضات مع مستثمرين هنود لشراء مجموعة شركاته «العز غروب» العاملة في مجال صناعة الحديد والصلب في مصر.

وقال عز ـ في بيان تلقته إدارة البورصة أمس ـ انه لم يتفاوض مع أي مستثمرين لبيع شركاته، كما أنها لم تتلق أي عروض لشرائها، ويملك أحمد عز حصصا أغلبية في ثلاث شركات في مجال صناعة الحديد والصلب في مصر هي «مصانع العز للصلب والعز لصناعة حديد التسليح والعز الدخيلة للصلب» وتحتكر هذه الشركات نحو 65 في المائة من صناعة الحديد في السوق المصرية».

وكانت احدى الصحف اليومية قد نشرت أمس الأول وجود مفاوضات بين رجل الأعمال احمد عز ومستثمرين هنود لشراء مجموعة العز غروب للحديد والصلب، ويقدر محللون ماليون قيمة شركات العز غروب بنحو 40 مليار جنيه مصري، وتنتج شركة عز للصلب 1,4 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى احتوائها على عمليات للتنظيف الكيميائي ومركز لخدمة الصلب، كما تنتج شركة عز للحديد المسطح 1,2 مليون طن سنويا من لفائف الحديد وهي احدى شركات مجموعة عز الدخيلة، وتعد شركة عز الدخيلة أكبر منتج للصلب في القطاع في السوق المصرية، وتنفرد الشركة بطاقة انتاجية سنوية تبلغ 2,8 مليون طن يستخدم منها 1,8 مليون طن لانتاج أسياخ الصلب ومليون طن لانتاج الصلب المسطح ويعمل بالشركة حوالي 3500 عامل».

هذا ومن المعروف أن عز يمول الجريدة، لكن صياغة الخبر تحتاج الى وقفة، فهل يمكن اعتبارها هجوما غير مباشر على عز، بما يعزز ما يقال من مدة، بأنه أصبح مطلوبا إبعاده عن جمال مبارك بعد أن أساء وجوده بجانبه إليه، أم أنه دعاية لعز، خانها التعبير؟.

والسبب في تساؤلي هو تأكيد الجريدة أنه يحتكر 65 في المائة من صناعة الحديد في السوق المصرية مع ضرورة أن نعلم، أن هناك عملية بحث من جهاز المناقشة ومنع الاحتكار في الشكاوى المقدمة ضده بالاحتكار.

كما أن الجريدة قدرت ثروته استنادا الى المحللين بأنها أربعون مليار جنيه، وهو نفس الرقم الذي ذكره عضو مجلس الشعب المستقل طلعت السادات أثناء معركته الشهيرة ضده في المجلس.

هذه تغطيات ومعلومات لا توضح شيئا، بقدر ما تثير الغموض، ثم نتجه للصفحة الأولى لـ«المصري اليوم» في نفس اليوم وخبر زميلنا محمود محمد ونصه:

«قدم د. حمدي حسن نائب الإخوان المسلمين المتحدث الرسمي للكتلة طلب إحاطة لرئيس الحكومة ووزير النقل عن تهرب شركة الاسكندرية للحديد والصلب من سداد ديونها لهيئة ميناء الاسكندرية التي تزيد على خمسمائة مليون جنيه حتى شهر حزيران (يونيو) 2005 قيمة استخدام الشركة رصيف التعدين بميناء الدخيلة والتي لم تسددها لأكثر من 10 سنوات تقريبا.

وقال حسن: لقد تغاضت الحكومة عن تحصيل هذه المبالغ من الشركات التي يتولى فيها المهندس أحمد عز منصب العضو المنتدب رغم أنها مستحقات متراكمة لسنوات عديدة دون اتخاذ أي إجراء رادع لسداد هذه المديونية.

وأضاف نائب الإخوان أن هذه المبالغ كانت كافية لاستيراد جرارات وقطارات لخدمة أهالي القرى، خاصة مع انهيار جميع مرافق وزارة النقل بدءا من القطارات مرورا بالعبارات لعدم وجود التمويل اللازم للصيانة أو التجديد متهما الحكومة بالفساد الكبير، وتساءل: أين الأجهزة الرقابية للدولة طوال هذه المدة هل هي معطلة أم مكتوفة الايدي؟ وطالب بمحاسبة المتواطئ في عدم التحقيق طوال هذا الوقت».

وأخيرا، إلى «أحرار» أمس، وبروازها الذي توقعه باسم جحا، الذي قال فيه:

«بعد ارتفاع أسعار حديد التسليح فاننا لا نملك إلا التوسل إلى الله أن تنتهي مناجم الحديد من البلد حتى نستورد ونخرج من سجن أحمد عز».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك، واحتمال توريثه الحكم، وكان للدكتور جلال أمين الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة رأي في هذه العملية ودور أمريكا فيها قاله في حديث نشرته «الكرامة» وأجراه معه زميلنا طارق سعيد، قال:

«النظام لا يعتمد في شرعيته لا على الشعب ولا على الجيش وإنما على الولايات المتحدة التي تمكن النظام من نظام أمن قوي وإذا غضبت الولايات المتحدة على النظام سيسقط في 24 ساعة والنظام يدري هذا جيدا.

الدستور لعبته من زمان وأنا أقرأ هذه التعديلات وتعديلات التعديلات وأستبعد أن يكون مقصودا بها الشعب، إذن ما المقصود؟

المقصود فيما أظن رسالة موجهة للولايات المتحدة بأن مسألة التوريث تتم بطريقة ديمقراطية وهي من الممكن أن تكون هناك تغطية يكون لها مساحة من الديمقراطية مهما كانت هذه المساحة زائفة، ربما كان ذلك هو سبب ما أنفقه النظام من وقت وجهد على التعديل وتعديل التعديل، هناك حفنة قليلة جدا من البشر الممسكين بالسلطة منذ زمن طويل وهم حريصون جدا على أن يحل الابن محل الأب لأن المسألة بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت، وفي هذه الفئة لا تضم الرئيس بالضرورة لأنهم ارتكبوا من الأخطاء وعليهم من الذنوب ما يجعلهم يخافون من الحساب فضلا عن فقدان السلطة نفسها وبالتالي أحسن حل بالنسبة لهم هو أن يأتي الابن، والابن في رأيي تم خداعه أو إقناعه بأن هذا في مصلحته وهو شاب قليل الخبرة سهل إغراؤه فوقع في الفخ والنتيجة ستتوقف لا على رغبة هذه الحفنة الضئيلة ولا على موافقة الابن أو الأب، ستتوقف على موقف الولايات المتحدة وهي دولة لديها من المكر ما يجعلها على استعداد للتخلي عن أصدقائها وهذا شهدناه من قبل مرارا مع ماركوس في الفلبين ومع شاه إيران ومن ثم يمكن جدا التخلي عن النظام المصري إذا رأت ذلك، ومعناه أن الأمريكان لم يعطوا حتى الآن موافقة وإنما أوعزوا بشكل غامض لهذه الحفنة من الناس بأنهم سينظرون إلى طلبهم بعين العطف هكذا تصور الأمر ولا أستغرب البتة إذا جاؤوا في اللحظة الحاسمة وقالوا: متأسفين نحن نفضل فلان أو علان وقد يكون هذا الشخص أحدا لم نسمع به من قبل في هذه الحالة ستقع هذه الفئة في حيص بيص وستضيع كل جهودهم سدى هذا أحد السيناريوهات المحتملة ولكن من الممكن جدا في ظروف معينة نقل السلطة إلى الابن».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا، بارك الله فيه ورعاه ، وسدد على الطريق خطاه، وحماه من شر الحاسدين والنفاثين في العقد وأصحاب الأعمال السفلية والعكوسات، بفضل أصحاب القلوب البيضاء والنفوس الشفافة مثل محافظ الإسماعيلية الأسبق محمد عبدالمنعم عمارة والذي برز في عهد السادات، فقد أكمل مقاله الجميل في «الفجر» بقوله:

«وكذلك فإن دوره كنائب للحزب الوطني أتاح له معرفة معظم المشاكل الداخلية والخارجية والالتقاء بجميع القيادات الحزبية في مصر ومناقشة مختلف القضايا العامة ومشروعات القوانين، ثم دوره في لجنة كتابة تاريخ ثورة يوليو حيث تعامل مع العديد من المؤرخين وأساتذة الجامعات وقادة الرأي، مما أتاح له معرفة جزء كبير من تاريخ مصر وعرف كثيرا كيف يجري التعامل بين مؤسسات الحكم والمؤسسة العسكرية وهو ما انعكس على علاقته بالجيش ولعل هذه ستكون أكبر مشكلة تواجه من سيخلف الرئيس مبارك خاصة إذا كان رئيسا مدنيا، ولكن على ماذا اعتمدت قضية الإدراك لدى الرئيس مبارك؟ هل اعتمدت على العوامل المكتسبة التي تشمل الاهتمام بالشؤون الداخلية والدولية وخبرته في هذا المجال فقط أم أن الدوافع الشخصية ومدى تصميمه على تحقيق الذات، والتميز عمن سبقوه في موقع رئاسة الدولة، فسمة التأني والحذر والخوف من الخطوات غير المحسوبة والإقدام على قرارات غير مدروسة وصفة العناد التي يطلقها معارضو الرئيس مبارك عليه، كل هذه الصفات التي يرى البعض أنها سمة محورية وأساسية في شخصية الرئيس، هل تعود إلى النشأة وإلى تكوينه الشخصي أم لا؟ سياسة التوازن التي برع فيها الرئيس مبارك قد يرى البعض أنها شخصية أيضا وقد يرى البعض أنها صفة مكتسبة بسبب الواقع الفعلي في الأزمات التي واجهها نظامه، فمعضلات أو إشكاليات الرئيس هي كيفية الموازنة بين الحرية السياسية المطلوبة وبين ضروريات الاستقرار الداخلي، وفي التوازن بين سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يستفيد منه رجال الأعمال وتلك التي يستفيد منها الفقراء. وعلى المستوى الخارجي التوازن، بين الدول العربية بمختلف اتجاهاتها والتنسيق معها إما فرادى أو جماعات والتوازن بين أدوار مصر التاريخية وعلى مستوى العالم الثالث والقارة الأفريقية والمستوى الإسلامي بصرف النظر عن الاتهامات التي توجه من أن مصر فقدت دورها المحوري والريادي.

ولعل معارضي الرئيس مبارك يرون أن العوامل النفسية لها الدور الأكبر في قراراته السياسية أكثر من خبراته المتراكمة.

ولكننا نرى أن هناك عاملا مشتركا ومحوريا في خريطة إدراك الرئيس مبارك فما هو هذا العامل؟».

وهكذا يكون الكلام وإلا، فلا أستطيع قراءة غيره، طبعا، فكيف أقرأ بعد ذلك في «وفد» الأحد قول محمد بحيري وهو لا يعرف شيئا عن رئيسنا.

«ليس من السهل حكم مصر».

كلمة قالها فاروق، وانكوى بها عبدالناصر، واغتيل من أجلها السادات، أما حسني مبارك فقد حطمها ووضع بدلا منها عبارة «ما أسهل حكم مصر».

الرئيس مبارك قضى «25» عاما في الحكم، وهو يلي محمد علي باشا 1805ـ1848 من حيث طول فترة الجلوس على عرش السلطة، لكن من حقنا ان نعرف هل كانت الصعوبة التي تواجه حكام مصر في عصور ما قبل مبارك بسبب قصور فيهم وكمال في الرئيس؟

قديما قال كعب الأحبار إن الله خلق الشقاء والبأس والرخاء، وخلق الصحة والفتنة والذل، فقال الشقاء إني ذاهب إلى البادية فقالت الصحة وأنا معك، وقال البأس إني ذاهب إلى الشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الرخاء إني ذاهب إلى مصر فقال الذل وأنا معك.

أتمنى ألا يكون الرئيس قد قرأ مقولة كعب الأحبار وأن يكون نجاحه في حكم مصر بعيدا عنها».

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! كعب الأحبار؟

وما دخل كعب الأحبار في شؤوننا الداخلية وإقحامه فيها؟

ومثلما رفضت قراءة كعب الأحبار رفضت قراءة ما كتبه في نفس العدد زميله عادل صبري، وهو من نوع:

«بعد وفاة عشرات المعتمرين في رحلة العودة من الأراضي المقدسة تمنيت أن يناقش الرئيس مبارك مشكلة العمرة والحج باعتبارها أزمة مزمنة تودي بحياة المئات وتهدر أموال وسمعة مصر في الخارج، فإذا بنا نفاجأ أن الرئيس يهدي إلى نواب البرلمان خلال اجتماعه بالهيئة البرلمانية للحزب الوطني 5 تأشيرات للحج لتوزيعها على معارفهم في دوائرهم.

قد تكون هدية الرئيس مقبولة للنواب إذا اهتمت حكومته بتوزيع التأشيرات التي نحصل عليها بالفعل وتصل حاليا الى 60 ألف تأشيرة بأن تصل للناس بعدالة فلا نراها تتجه بالمجان الى كبار المسؤولين والضباط وتباع في السوق السوداء الى شركات السياحة بسعر يصل الى 10 آلاف جنيه لحجاج الرحلات الفاخرة التي تصل رحلة الفرد منهم إلى 100 ألف جنيه.

* كان الأولى بالرئيس أن يطلب من النواب تشكيل لجان فنية لمتابعة سفر المعتمرين والحجاج وتوزيع التأشيرات عليهم من وزارات الداخلية والسياحة والشؤون الاجتماعية بالقسط.

وأجدر لهم أن يكونوا رقباء على الرحلات حتى لا تنفلت أسعارها كما حصل الآن وتؤدي إلى إهدار حوالي 9 مليارات جنيه سنويا في الحج والعمرة بينما يمكن أن تقل التكلفة الى النصف وتنتهي المشقة المفروضة على المسافرين فرض عين كل عام.

* لقد بدأت الدورة البرلمانية برشوة انتخابية وسوف تستمر برشاوى مثلها لأن النظام يقف عاجزا عن محاربة الفساد واقتلاعه من جذوره وبينما يزداد الوضع ترديا يكون البسطاء أكثر الخاسرين».

لا، لا، مكانكما حيث أنتما في «الوفد» إلى أن نحضر لكما وللدكتور حسن نافعة من يجيد الرد عليكم وهو زميلنا بـ«الأهرام» طارق حسن الذي قال أمس في عموده اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ اجتهاد ـ

«كنا نتصور أن البعض من أساتذة العلوم السياسية لديهم مناهج للتحليل العلمي الموضوعي لكننا نفاجأ بل نصدم عندما نجد هؤلاء يستخدمون خليطا من ألفاظ السوقة ونحن أولا نحترم حق الاختلاف السياسي لكن الإنسان يحتار في كلام كثير من هذه النوعية يردده هذه الأيام الدكتور حسن نافعة رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، هو قال أخيرا إن مبارك هو «رئيس الصدفة»، وأن هذه «الصدفة وحدها» هي التي أتت به رئيساً للجمهورية وأنه «مجرد موظف بيروقراطي كبير بدرجة رئيس دولة»؟!

مبارك ظل نائبا لرئيس الجمهورية لمدة ست سنوات متتالية من عام 75 إلى 1981 ومن بعدها تم اختياره رئيسا عبر إجراءات دستورية وشرعية وأخيرا تم انتخابه في اقتراع تنافس حر ومباشر، فما معنى «رئيس الصدفة» هذه؟! وما موقع هذه «الصدفة» من الإعراب بالضبط؟!

هل يعقل أن يصدر مثل هذا الكلام وهذه الألفاظ من شخص يفترض أنه متخصص في العلوم السياسية ويتولى رئاسة قسم بإحدى أهم الكليات المحترمة في هذا البلد؟!

والحاصل أن النظام الذي يتهمه الأخ «نافعة» ظلما وعدوانا يحترم القانون ويعطي للشخص حقه بغض النظر عن موقفه السياسي، فلم يحرم «الأخ» من حقوقه كأستاذ جامعي.

وإذا كان «الأخ» قد نال حقه فلنا حق أيضا خاصة أن لدينا شكوكا عميقة في أن يكون «الأخ» يدرس لطلابنا الآن ألفاظ السوقة والكلام المرسل والاتهامات غير الصادقة.

نريد توضيحا:

ـ هل يقوم بتدريس ذلك في محاضراته للطلبة بالجامعة؟!

ـ هل هذا من حقه؟!».

الإخوان المسلمون

وإلى الإخوان المسلمين، وما يتعرضون له من حملات بسبب إعلانهم أنهم سينشئون اتحادات طلابية وعمالية مستقلة ردا على تزوير الانتخابات واستبعادهم منها، وما تلا ذلك من تصريح لوزير التعليم العالي، الدكتور هاني هلال الذي قال فيه: انه سيتم السماح لجميع الاتجاهات السياسية بالعمل بين الطلاب داخل الجامعات حتى لا ينفرد بها تيار واحد، وهو يقصد الإخوان المسلمين، مما أزعج زميلنا وصديقنا حمدي رزق نائب رئيس تحرير مجلة «المصور»، الذي عبر عن انزعاجه يوم الاثنين في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ فصل الخطاب ـ بقوله:

«وكأن السادات يتجسد، يصر الدكتور هاني هلال وزير التعليم العالي على دفن رأسه في الرمال وسيدفعنا معه إذا استمر على سياسته الجامعية القائمة على ردود الأفعال، الدكتور المسيس ـ نسبة إلى أمانة السياسات ـ قرر إتاحة النشاط السياسي للطلاب في الجامعات ليس لأنه حق أصيل للطلاب لكن لإحداث توازن داخل الحرم الجامعي قال هلال:

إن بروز طلاب الإخوان بالجامعات جاء نتيجة للصوت العالي، وأن الدولة ستعمل على تشجيع الطلاب الآخرين حتى لا ينحصر النشاط في تيار بعينه، ليت ما نطق به هلال كان تصرفا سياسيا حكيما ينم عن توجه دولة ونظام لإتاحة الحريات السياسية الجامعية للطلاب جميعا باعتباره حقا لا يمارى فيه، بعد عهود طالت تم تجريف الجامعات من كل مظاهرها السياسية فصارت بؤرا تسكنها الحيات والأفاعي التي تسمم أفكار الطلاب.

وياليت تصريحات هلال كانت بداية عودة الوعي إلى الحزب الحاكم وأمانة السياسات الحاكمة بأن تحصين الطلاب يبدأ بإتاحة الطعوم السياسية من أفكار وحريات وديمقراطية على اختلاف مشاربها واتجاهاتها الأيديولوجية، أن تكون الاتاحة لأسباب الإزاحة وإحلال تيار ما مكان الإخوان مرفوض، أن تكون الإتاحة على نحو يزكي الصراع السياسي داخل الجامعة فهذا لعب بالنار، إطلاق القطط المشتعلة في الأنفاق الجامعية لن تبقي ولن تذر».

لكن المفاجأة بالنسبة للإخوان المسلمين، جاءت من المحامي القبطي ورئيس مجلس أمناء منظمة الكلمة لحقوق الإنسان ممدوح نخلة، وهو من المقربين للبابا شنودة، عندما أشاد بهم وبمشاعرهم الودية نحو الأقباط، في حديث نشرته جريدة «الغد» التي يصدرها حزب الغد ـ مجموعة موسى مصطفى موسى ـ وأجراه معه زميلانا عمر عمار وإبراهيم مجدي وأبرز ما قاله:

«نحن نتبنى قضايا قومية مثل إلغاء لجنة الشريعة في نقابة المحامين واستبدالها بلجنة الوحدة الوطنية لكي تكون لجنة واحدة بين الشعب الإسلامي والمسيحي.

وندافع عن حق الإخوان في أن يكون لهم حزبهم السياسي الخاص بهم فهذا من حقهم ليس الأقباط فقط ونحن دافعنا عن الإخوان فيما تعرضوا له من انتهاكات الانتخابات البرلمانية الأخيرة نحن نرى أن من حق الإخوان أن يرشحوا أنفسهم في مجلس الشعب والشورى ورئاسة الدولة والاتحادات الطلابية ونحن ندافع ضد أي انتهاك لأي فئة في المجتمع.

أنا أرى أن ليس هناك أي إساءة من الإخوان المسلمين للاقباط فأفكارهم تغيرت حول الاقباط وأكثر انفتاحا على المجتمع والعالم الخارجي لأنهم يؤمنون بالتعددية الحزبية ولا يمانعون أن يكون رئيس الدولة قبطيا وهذا لم يكن لهم من قبل.

فالإخوان المسلمون لا تنسب لهم أحداث عنف وما حدث من عنف لم يكن من الإخوان ولكن من جماعات إسلامية مثل الجهاد والقاعدة ولم يكن للإخوان دور، الإخوان المسلمون يواجهون نوعا من العنف من قبل الدولة ونوعا من التهميش ضدهم ويتم إقصاؤهم من كليات الشرطة وهو نفس ما يعانيه الاقباط.

نحن نتعاطف مع ما يحدث للإخوان من اعتقالات وانتهاك حريتهم وعدم حصولهم على مقاعد برلمانية والحجر عليهم في الدخول في النقابات والمحليات والمجالس الشعبية وهم فصيل مسلم معتدل ضد التنظيمات الإسلامية المتطرفة فمن يفعل هذا هو ضد الإسلام والمسيحية».

الأقباط

وأخيرا إلى أشقائنا الأقباط الأرثوذكس وعودة البابا شنودة الثالث من أمريكا بعد نجاح العملية الجراحية التي أجريت له، وقال عنه زميلنا يوسف سيدهم رئيس تحرير «وطني»:

«وتشاء العناية الإلهية أن تكون عودة قداسة البابا إلى مصر وإلى كنيسته وشعبه في ذات الأسبوع الذي تحل فيه الذكرى الخامسة والثلاثون لجلوسه على كرسي مارمرقس كاروز الديار المصرية فتكون فرحة الجميع بعودته معافى سالما مقترنة بالاحتفالات بعيد جلوسه وذكرى تنصيبه بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية، فحمدا وشكرا للرب مرة أخرى أنه بارك في حبرية البابا شنودة ومد في عهده إلى يومنا هذا ـ وإلى أزمنة سالمة ممتدة بمشيئته المباركة ـ حيث شهدت الكنيسة نهضة ونموا وامتدادا إلى كافة أرجاء المسكونة.

الحديث عن انجازات البابا شنودة حديث طويل وشيق وتسجيل ما صنعت يداه وما قدم فكره وما سطر قلمه تفيض به الصفحات والصفحات وتزخر به سجلات الكنيسة لكن ما يسعدني الإشارة إليه وما ذهبت «وطني» ترصده هذا العام هو «البابا في عيون هؤلاء» هي رحلة وسط شتى طوائف المصريين بانتماءاتهم المختلفة دينيا وتعليميا وثقافيا ومهنيا، سؤال طرحناه: من البابا شنودة بالنسبة لهم، وكانت محصلة تلك الرحلة وذلك الرصد أعظم تكريم لشخص البابا وأبلغ استفتاء على ما يتمتع به من رصيد الاحترام في العقول والمحبة في القلوب، تعالوا معنا في هذه الرحلة داخل هذا العدد».